

قياس أثر السياسة النقدية على مخاطر بعض
المصارف التجارية العراقية للمدة (2010 -
(2015

م.م. خالد ارحيل شهاب
جامعة تكريت / كلية الآداب
م. مثنى معيوف محمود
م.م. عمر عبدالله محمد
جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص:

تمارس المؤسسات المالية (المصارف) أنشطة مالية متعددة ، وهذه الأنشطة المالية المتعددة مرتبطة من وجهة نظر المصارف التجارية بالسياسة المحاسبية، لذلك يهدف البحث الى تسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها المصارف، ومدى قدرة تلك المصارف على تغطية ومواجهة هذه المخاطر من خلال السياسة النقدية، وتحليل العلاقة بين كل من السياسة النقدية والمخاطر المصرفية، من خلال استخدام نموذج معادلة الانحدار الخطي، وفي ضوء ذلك سنحاول في هذه الدراسة (النظرية والعملية) التوصل الى وجود تأثير ايجابي معنوي بين السياسة النقدية و المخاطر المصرفية

Measuring The Impact Of Monetary Policy On The Risks Of Iraqi Commercial Banks For The Period (2010-2015)

Abstract

The financial institutions (banks) exercise multiple financial activities, and these financial activities are linked from the perspective of commercial banks in accounting policy, so the research aims to highlight the banking risks to which banks are exposed, and the ability of banks to cover and address these risks through monetary policies, And the analysis of the relationship between monetary policy and banking risks, through the use of a model of linear regression equation, and in light of that was in the theoretical and practical studies to find a significant positive effect between monetary policy and banking risks

المقدمة

شهدت السنوات الأخيرة تغيرات واسعة النطاق في المفاهيم والسياسات النقدية اذ تلعب المصارف التجارية دوراً ريادياً واستراتيجية في تنفيذ السياسات النقدية والمالية ومساندتها في البلدان النامية والمتقدمة، وبذلك فإنها تساهم بشكل حيوي في التنمية الاقتصادية، وهذا الأمر يتطلب تفعيل دور المصارف التجارية بتوفير البيئة الاقتصادية المناسبة لممارسة نشاطاتها المختلفة من خلال رسم السياسات الاقتصادية بشكل واضح ومتناسق والحفاظ على استقرار مؤشراتها وضمان تخطيها للمظروف الاستثنائية أو الطارئة.

وتحتل المصارف التجارية مركزاً حيوياً في النظم الاقتصادية والمالية لما لها من تأثير ايجابي في تعبئة المدخرات من مصادر الادخار المختلفة المتاحة في الاقتصاد الوطني والتوزيع الكفء لهذه المدخرات على النشاطات الاقتصادية المختلفة عبر محافظها الاستثمارية.

غير أن إمكانية المصارف التجارية في لعب الدور المرسوم لها في مساندة التنمية الاقتصادية يعتمد على المناخ الاقتصادي السائد في الاقتصاد وطبيعة السياسات المتبعة، فبدون سياسات اقتصادية سليمة ومستقرة لا يمكن تحقيق أداء جيد للمصارف التجارية، وبذلك تفقد إمكانية دعم المصارف التجارية لعملها

تعد المخاطر التي تحيط بالحياة الاقتصادية امر بالغ الاهمية لذلك تنطلق السياسة النقدية لتمكن المصارف من تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال السيطرة على بعض العوامل المتغيرة التي قد تهدد حياة المصارف من خلال سقف الائتمان او الفوائد، وغيرها من الادوات.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث في انواع المخاطر التي تحيط بالمصارف التجارية، والتي قد تنتج عن ضعف السياسة النقدية ، وما يترتب عليه من تغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرارها في بعض الاحيان، مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي والذي بدوره يجعل صعوبة تحقيق الاهداف المنوطة بتلك المصارف والمتمثلة بتوجيه المدخرات إلى عملية التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومي ، كما ان القطاع المصرفي في العراق لايزال يعاني من عدم قدرته على ادارة موجوداته على وفق متطلبات الاقتصاد كما انه غير قادر على تحقيق التنسيق فيما بين المصارف والمؤسسات المالية العامل.

فرضية البحث: يقوم البحث على فرضية رئيسية مفادها:

١. وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين السياسات النقدية والمخاطر التي تواجهها المصارف التجارية .

اهمية البحث: تتمثل اهمية البحث في كونه يتناول المؤسسات المالية ولا سيما المصارف (التجارية)، حيث ان القطاع المصرفي يلعب دورا مهما في التقدم الاقتصادي والتنموي للبلدان من خلال انعاش الاقتصاد الوطني وبخاصة كون المصارف من المؤسسات التي نشأت وتطورت بشكل فعال وواضح اكثر اهمية من المؤسسات الاخرى في عملية استثمار الاموال، وتتمثل اهمية البحث في كونه يستعرض المخاطر التي يتعرض لها هذا القطاع المالي وما تأثير هذه المخاطر على نشاطات المصارف التجارية عينة البحث.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الضوء على المخاطر المصرفية التي تتعرض لها المصارف ، ومدى قدرة تلك المصارف على تغطية ومواجهة هذه المخاطر المتنوعة وما يمكن ان تعكسه هذه المخاطر من تأثير في تحقيق العائد، وتحليل العلاقة بين كل من السياسة النقدية والمخاطر.

حدود البحث:

١. الحدود المكانية: يشمل نطاق البحث الحدود المكانية المتمثلة بعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

٢. الحدود الزمانية: القوائم والتقارير المالية الخاصة بالمصارف عينة البحث للمدة من (2010-2015).

سابعا: مجتمع وعينة البحث

١. مجتمع البحث: يمثل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية .

وبالبالغ عددها ٢٠ شركة والتي تم اختيار ثمانية منها كعينة.

المحور الاول: ماهية السياسة النقدية

١. تعريف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية في العراق في عقد التسعينيات تميزت بكونها سياسة تكيفية (Accommodating) هدفها الأساسي تسهيل التمويل المصرفي للعجز الحكومي، دون أن يكون لها أي خيار في ذلك، مما أفقدها الاستقلالية الموضوعية للتأثير على السياسة المالية والتخفيض من نتائجها التوسعية والتضخمية الشديدة. (علي، ١٩٩٨، ٧٣)

كما ان السياسة النقدية تقوم عادةً بتحويل اهدافها من خلال ادواتها المباشرة (الادوات النوعية) وغير المباشرة (الادوات الكمية) الى مهام عملية تتصف بالكفاءة والفعالية والمرونة وتتمثل الكفاءة باستقطاب الموارد والمدخرات النقدية الى الجهاز المصرفي وتوزيعها بالشكل الامثل اما الفعالية فتعني ان يكون للادوات النقدية تاثير سريع على القطاع المالي والاقتصادي للوصول الى اهداف البنك المركزي اما المرونة فتتحدد بتغيير الادوات حسب الحاجة بصورة دورية او غير دورية على ان تنفذ بشكل هادئ وواضح وبالتأكيد فان تحديد الادوات النقدية المستخدمة يعتمد على الاهداف النهائية لواضعي السياسة النقدية فضلاً عن درجة تطور الاقتصاد (Takatoshi, 2005m 28:2).

وعلى اساس ذلك تجسدت اهداف البنك المركزي العراقي في المرحلة الجديدة كما جاء في قانونه الجديد رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ في تحقيق استقرار الاسعار المحلية والحفاظ على نظام مالي ثابت تنافسي يستند الى السوق رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ ، فيما كان قانونه السابق يؤكد على تحقيق النظام الاشتراكي ضمن اطار السياسة المالية العامة للدولة من خلال ضمان استقرار العملة العراقية وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي فضلاً عن الاسهام في تعجيل النمو الاقتصادي بتوفير الموارد النقدية والمالية الضرورية للخطط التنموية (علي، ١٩٩٨، ٦٥). ومع تغير الأهداف أصبح هناك تغير في الأدوات النقدية المستخدمة حيث تعتمد السياسة النقدية في العراق عبر فلسفتها الحالية على ما يسمى بالقواعد القائمة على المعلوماتية او الاشاراتية لتوليد الاستقرار في السوق المالية، وهو منهج بديل عن التدخل المباشر في تلك السوق وماقد يتركه من انقسامات وانحرافات غير مرغوبة على فاعلية الوساطة المالية. وتطلق الوسائل الاشاراتية والمعلوماتية في هذه المرحلة من عمل السياسة النقدية في العراق من مؤشر

معدل فائدة البنك المركزي العراقي او مايسمى بمعدل السياسة النقدية (Policy Rate) وهو عبارة عن معدل فائدة تأشيري (كبوصلة ملاحية) تساعد على اطلاق اشارات قوية تؤثر في اتجاهات وتطور هيكل اسعار الفائدة والشروط الزمنية لمكوناته من خلال التسهيلات القائمة التي يستقبل بها البنك المركزي العراقي ودائع المصارف والتي يمنح بموجبها الائتمان المطلوب للمصارف التجارية كافة. (عمر ، ٢٠١٥ ، ١٧)

٢. السياسة النقدية وعرض النقد

يشير مفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) إلى صافي العملة في التداول مضافاً إليه الودائع الجارية وهي ودائع تلتزم المصارف بدفعها للمودعين عند الطلب، وتستعمل لتسوية الالتزامات عن طريق الشيكات (الصكوك) ويعد هذا المفهوم لعرض النقد الأكثر شيوعاً وتعتمده معظم الدول فضلاً عن صندوق النقد الدولي (IMF) (الخرجي ، ٢٠٠٢ ، ٣٧)

كما يشير عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) إلى إجمالي وسائل الدفع (M1) زائداً الودائع الزمنية الآجلة وودائع الادخار الخاصة لدى المصارف التجارية، ويتضمن عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M3) إجمالي وسائل الدفع في مكونات عرض النقد (M2) مضافاً إليه جميع الادخارات المودعة خارج المصارف التجارية كحوالات الخزانة العامة والسندات الحكومية. (الغالبى ، ٢٠٠٢ ، ١٣١)

وتختلف استخدامات كل مكون لعرض النقد باختلاف التطور الاقتصادي للبلد والسياسة النقدية وأدواتها والأسواق المالية والمصرفية والعادات والوعي المصرفي، إذ نجد في البلدان المتقدمة مثلاً نسبة العملة في التداول إلى إجمالي عرض النقد تشكل نحو نسبة ٢٠٪ ونسبة الودائع الجارية نسبة ٨٠٪ من عرض النقد في حين ان نسبة العملة في التداول في البلدان النامية تشكل نحو ٨٠٪ من عرض النقد ونسبة الودائع الجارية من الاخير تقدر بحوالي ٢٠٪. (القيسي ، ٢٠٠٥ ، ٤٩)

وعلى سبيل المثال نجد في العراق ان نسبة العملة في التداول إلى إجمالي عرض النقد تتراوح بين (٨٧.٣٢-٨٩.٣١) ونسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد تقدر به (١٠.٦-١٢.٦) (البنك المركزي العراقي ، ٢٠٠٤ ، ٣٦).

ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يعكس صورة عن (الوضع الاقتصادي) في مرحلة زمنية معينة، ويطلق عليه مصطلح كمية النقود أو الكتلة النقدية. وتعكس مكوناته صورة حقيقية عن مدى تطور الجهاز المصرفي والوعي المصرفي لدى الجمهور وعن درجة التطور الذي بلغته الأسواق المالية والنقدية كما يعبر عن درجة التقيد (نسبة عرض النقد إلى الدخل القومي).

والبنك المركزي هو السلطة النقدية التي تتحكم بعرض النقد سواءً من خلال إصدار النقود القانونية أو من خلال المضاعف النقدي الذي يؤثر في قدرة المصارف التجارية في خلق الائتمان.

ثانياً: ماهية المخاطر المصرفية

ان التطورات السريعة في مجال العمل المصرفي والتقدم التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم في مختلف الأنشطة ، وظهور منتجات مصرفية ومالية جديدة نتيجة التطور واتساع الخدمات المصرفية المقدمة وتزايد حجم الأنشطة المصرفية ، جعل الصناعة المصرفية تواجه أنواعاً مختلفة من المخاطر المصرفية واصبح الاهتمام بهذه المخاطر واضحاً ولاسيما بعد الازمات المالية الكبرى التي كان لها الاثر السلبي الواضح على الاستقرار المالي والاقتصادي العالمي ، كما ان المخاطر المصرفية تختلف باختلاف الأنشطة التي يزاولها القطاع المصرفي وان حجم هذه المخاطر يتأثر بحجم وطبيعة أنشطة العمل المصرفي، لذلك جاء هذا المحور ليوضح لنا مفهوم المخاطر المصرفية والتعرف على انواعها .

١. تعريف المخاطر المصرفية

من بين الظواهر العديدة التي يزخر بها النشاط الانساني المتنوع ، هناك ظاهرتان ملموستان ومتناقضتان في الوقت نفسه هما (الامان من جهة، والمخاطر من جهة ثانية) والنشاط المصرفي لا يخلو من هاتين الظاهرتين ، وسيتم التعرض لمفهوم المخاطر واهم وجهات النظر في الادبيات الاقتصادية والادارية والمالية.

ولقد وردت تعاريف عدة للمخاطرة وكل تعريف ركز على مضمون ومعنى وفكرة معينة تعبر عن وجهة نظر ورأي صاحب التعريف، وسنبداً بالتعاريف التي وردت في معجم اللغة والمصطلحات، فالمعنى

اللغوي (المعجمي) للخطر "هو احتمال حدوث ضرر ما"، والمخاطرة (Risk) هي امكانية خسارة او عدم تحقيق قيمة يمكن قياسها (ابوغزالة، ٢٠٠١ : ٣٦٩). وحسب قاموس اكسفورد المخاطرة "هي احتمال التعرض للضرر وخطر الخسارة ، وفي الاستثمار هي احتمال الخسارة التي تؤدي الى الافلاس"

كما تعرف بشكل عام على انها احتمال حدوث نتائج غير مرضية ، كما ان المخاطرة لها معانٍ كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق كما ان المخاطرة تعرف بانها كل مايتعلق بفرص او ظروف وقوع بعض الامور او الاحداث غير المرغوبة، كما تعرف المخاطرة بانها "احداث غير مرئية وغير مرغوبة (Unwanted) والتي يمكن ان تحدث في المستقبل (Tursoy,2017, 3).

واشار البعض الى ان المخاطرة Risk " تشير الى عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث ان كل مؤسسة أو مصرف تفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة " (الشمري ، ٢٠٠٨ : ١٨٤) ، وعرف بعضهم المخاطرة على انها "عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية، كما يمكن ان ينظر اليها على انها مقياس نسبي لمدى تقلب العائد او التدفقات النقدية التي سيتم الحصول عليها مستقبلاً " (هندي ، ٢٠٠٤ : ٤٢) ، كما تعرف المخاطرة بانها "تعبير عن درجة التقلب في العائد للبدل الاستثماري ، مع التأكيد على انه لا يوجد استثمار يخلو من المخاطرة ، بل المخاطرة تتلازم مع العائد المراد تحقيقه ، وعليه كلما زادت الرغبة في تحقيق عائد اكبر من اختيار الاستثمار زادت درجة المخاطرة ، والمخاطرة تشير الى تقلب العوائد وعدم استقرارها، او التقلبات في القيمة السوقية للمنشأة " (Weston,et al, 1986:182)، وتعد المخاطرة بحسب (Gitman) بأنها أختلاف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة" (Gitman,2000:430).

والمخاطرة المالية هي تلك المجموعة من المخاطر التي تركز على العلاقة بين المخاطرة والعائد (Epstein & Lee, 2006: 84). وقد عرف (Bessis) المخاطرة المصرفية بانها " المصادر المشكوك في تحقيقها التي تؤدي الى التأثير على الربحية " (Bessis , 2002 : 11).

كما عرفت لجنة التنظيم المصرفي وادارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الامريكية (Financial Services Roundtable) المخاطر المصرفية على النحو الاتي " احتمال حصول الخسارة من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على تحقيق اهدافه، حيث ان مثل هذه القيود تؤدي الى اضعاف قدرة المصرف على الاستمرار في تقديم اعماله وممارسة نشاطاته من جهة

، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى . Report of (Financial Services Roundtable, 1999: 5)

من خلال ماتقدم يتضح ان (المخاطر المصرفية) تشترك جميعها في وجود اثار سلبية على العمليات المصرفية، وموجوداتها بكافة انواعها، او وجود حالات عدم التأكد او عدم الاستقرار في اعمال المصارف ونتائجها والتي تؤثر على اهداف المصرف.

اوهي احداث مستقبلية يمكن ان تحمل صفة الضرر الذي يمكن حدوثه مستقبلاً، فهي عملية اختيار بديل بين بدائل تُمكن المصرف من تحقيق الارباح التي يكون مخطط لها الا ان هذا الاختيار يحتوي على عنصر عدم التأكد للمستقبل وينتج عنه مخاطرة تكون نتائجها معكوسة على العائد المتحقق ، بخاصة عندما يكون العائد المتحقق الفعلي يختلف عن ماهو مخطط له وتتفاوت هذه المخاطرة من وقت الى آخر، تبعاً للظروف المحيطة والمعلومات المتوفرة.

١. انواع المخاطر المصرفية *Types of Banking Risks*

لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الادبيات المختلفة ، فاختلقت تصنيفاتها باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناولوا موضوع المخاطر المصرفية ، كذلك ان انواعها تتغير تبعاً للتطورات التي يشهدها العمل المصرفي الى انواع مختلفة من المخاطر .

تصنف كثير من الدراسات والابحاث المخاطرة على المستوى الجزئي الى :-

أ. **المخاطر النظامية *Systematic Risks*** :- وتسمى بالمخاطر العامة والتي تطرأ على السوق الذي تعمل فيه المصارف ، وهي تصيب جميع المصارف العاملة في هذا السوق ، وهي ذلك الجزء الذي لايمكن التخلص منه بالتنوع في المحفظة والتي ترتبط بالتحركات العامة في اسواق الاسهم وبالتالي لايمكن تجنبها ، لانها تنجم عن التغيرات الاقتصادية العامة مثل : التغير في النشاط الاقتصادي العام (الطبقلي، ٢٠٠٨: ١٤).

وعلى وفق هذا التصنيف فان **المخاطر النظامية** هي المخاطر الناجمة عن تقلبات الظروف الاقتصادية العامة التي تؤثر على الصناعة المصرفية كافة . وبما ان الموجودات المصرفية الاكثر مخاطرة هي القروض Loans الممنوحة الى منشآت الاعمال التجارية الكبيرة فان احتمالية التعثر في

تسديد هذه القروض يرتبط بصورة وثيقة بالتقلبات الاقتصادية الحاصلة .(الخالدي ، ٢٠٠٨ : ١٢٠)
، كذلك المخاطر النظامية هي " المخاطر التي تؤثر على عدد كبير من الموجودات ، وتسمى احياناً
بالمخاطر السوقية " (Ross , et al, 2001 : 316) .

وتتصف المخاطر النظامية بالخصائص الآتية :- (الزبيدي ، ٢٠٠٤ : ٥٣٦)

- أ - تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله .
 - ب - تؤثر في جميع المصارف والشركات العاملة فهي تصيب كل الاستثمارات .
 - ج - لا يمكن تجنبها بالتنوع ولكن يمكن الحد من شدتها.
 - د - ترتبط هذه العوامل بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالاضرابات العامة او حالات
الكساد او التضخم او ارتفاع معدلات اسعار الفائدة او الحروب او الاغتيالات السياسية فاسعار الاوراق
المالية تتأثر بهذه العوامل ولكن بدرجات متفاوتة(رمضان ، ١٩٩٨ : ٣٣٣).
- وتتمثل المخاطر النظامية بمخاطر معدل الفائدة ، مخاطر السوق ، مخاطر العملة او الصرف ، مخاطر
التضخم (المخلفي ، ٢٠٠٤ : ٤٦) .
- وان افضل تسمية او صفة للمخاطر النظامية هي كونها خارج عن سيطرة ادارة المصرف .
- ب. المخاطر اللانظامية *Unsystematic Risks* :- وتسمى كذلك بالمخاطر المصرف لانها ترتبط
بالميزات الخاصة بالمصرف نفسه، وعادةً تسمى هذه المخاطر بالمخاطر الاستثنائية او المخاطر
اللاسوقية.(العامري ، ١٩٩٤ : ٣٦) ، كذلك تسمى بالمخاطر التي يمكن تجنبها (Avoidable Risks)
والمخاطر القابلة للتنوع (Diversifiable Risks) والمخاطر الخاصة (Specific Risk)
(2 : Sukri, 2016) ، وهي "المخاطر التي يمكن تقاؤها بالتنوع ، وتخص مصرف أو منشأة أو منظمة
دون اخرى فهي مخاطر خاصة (Roa, 1992: 325) ، كذلك فالمخاطر اللانظامية هي "تلك المخاطر
التي تؤثر على عدد قليل من القطاعات وتسمى بالمخاطر . (Brusa, et al, 2010 : 1) . وان افضل
تسمية يمكن اطلاقها على المخاطر اللانظامية هي المخاطر التي يمكن السيطرة عليها من قبل ادارة
المصرف .

نلاحظ مما تقدم ان المصارف تتعرض لانواع متعددة من المخاطر (نظامية وغير نظامية) سواء بالنسبة الى عملياتها او موجوداتها والتي تحد من قدرتها على القيام بمهامها، او التي تؤثر في قدرتها على تحقيق اهدافها ، وهناك مخاطر يمكن للمصرف ان يؤثر فيها وتخضع لسيطرته وتكون ضمن البيئة الداخلية للمصرف ، ومنها مايكون ناتجاً عن البيئة الخارجية لايسطيع المصرف ان يؤثر فيها ، كذلك المخاطر تتأثر بالسياسات التي تتبعها ادارة المصرف . (Gup , 1983: 170)

ثالثاً: العلاقة بين السياسة النقدية والمخاطر

في أعقاب انهيار شركة "دوت كوم" ، خفضت العديد من المصارف المركزية أسعار الفائدة لدرء الركود والذي بدوره يعد سياسة نقدية، حيث كانت هنالك نجاحات سابقة في ترويض أعلى مستويات للتضخم، ولذلك عززت من دعم عدد كبير من السلطات النقدية لخفض أسعار الفائدة، مع الاحتفاظ بحد أدنى للمستويات المقترحة حسب الخبرة التاريخية (Taylor, 2009: 11). في حين ان السيولة المفرطة للمصارف يمكن أن تشجع على المخاطرة المصرفية ايضاً اي عدم تنويع الاستثمارات وغيرها، كما ان جانب الاستقرار المالي له دوره الكبير في التحكم والسيطرة على السياسات النقدية لاثنتين من الأسباب الرئيسية، أولاً : هناك عدد كبير من المصارف المركزية حول العالم وان افضل مساهمة لها في تعزيز النمو الاقتصادي (Woodford, 2004, 2) ثانياً: الابتكار المالي يعزز مرونة النظام المالي من خلال المساهمة في تخفيض المخاطر (Greenspan, 2005, 3) في هذا السياق، فإن الآثار المالية المترتبة على السياسة النقدية تعتبر ذات أهمية .

هناك طريقتان رئيسيتان على الأقل في السيطرة على أسعار الفائدة المنخفضة والتي بدورها قد تؤثر على المخاطر المصرفية أولاً: تؤثر أسعار الفائدة المنخفضة على التقييمات، الدخل، والتدفقات النقدية، والتي بدورها لها تأثير على المصارف وتقديرات المخاطر المتوقعة .على سبيل المثال، فإن أسعار الفائدة المنخفضة عادة تعزز اسعار الأصول المالية، والتي بدورها تمكن من تعديل تقديرات المصارف لاحتمال التخلف عن السداد ، والخسارة المعطلة ، والتقلبات وغيرها. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى توسع في المركز المالي المصارف نتيجة لزيادة في تحمل المخاطر الخاصة به (Borio and Zhu, 2008)، إلى جانب ذلك هنالك عوائد منخفضة على السندات الحكومية قد تزيد الحوافز للمؤسسات المالية" للبحث عن العائد لأسباب سلوكية أو تعاقدية أو مؤسسية (Rajan 2005, 6).

ويمكن أن تكون نفس الآلية عند المستثمرين الأفراد استخدام عائدات قصيرة الأجل كطريقة للحكم على كفاءة المدير و سحب الأموال بعد الحكم على الأداء الضعيف للمدراء.

من منظور تاريخي، كانت الظروف النقدية سهلة تعتبر عنصراً في تقلبات الأعمال بين الازدهار والكساد (Kindleberger 1978,5) ولفترة طويلة لقيت أسعار الفائدة منخفضة نسبياً (أي أقل من مستويات السياسة النقدية التي اقترحتها الخبرة التاريخية) إذ يمكن أن تحفز بالفعل الاختلالات المالية عن طريق الحد من تصورات المخاطر بين المصارف والمستثمرين الآخرين. وقد أشير مؤخراً إلى الآلية بشكل غير رسمي على أنها تحمل المخاطر ويتعلق الأمر بكيفية تأثير التغييرات في أسعار السياسة النقدية، إما تصورات المخاطر أو تحمل المخاطر تكون في الوسطاء الماليين (Adrian and Shin 2009, 3). هناك عدد من الطرق التي يمكن لأسعار الفائدة المنخفضة أن تؤثر على المخاطر المصرفية الأول هو من خلال تأثيرها على التقييمات، مثل الدخل والتدفقات النقدية التي تستخدم عادة كمدخلات في نماذج إدارة المخاطر التي تستخدمها معظم المؤسسات المالية (Bernanke and Kuttner 2005, 3).

المحور الثالث: قياس المتغيرات

بما أن مشكلة البحث قائمة على التأثير بين المتغير التابع و المتغير المستقل لذا ستكون المعادلة معادلة انحدار خطي متعدد وحسب انموذج المعادلة الآتية:

$$\Delta EDF_{i,k,t} = \alpha \Delta EDF_{i,k,t-1} + \beta \Delta EDF_NF_{k,t} + \gamma NRGAP_{k,t-1} + \psi MC_{k,t-1} + \lambda BSC_{i,k,t-1} + \sum_{j=1}^4 \phi_j SD + \varepsilon_{i,t}$$

EDF = التغير في تسديد الديون بين فترتين

EDF_NF = التغير في تسديد الديون بين فترتين مستند الى المتوسط

$NRGAP$ = معدل الفائدة الطبيعي

MC = الاقتصاد الكلي المستند الى اقيام الاصول لدى المصارف

ان باقى المتغيرات هي متغيرات ضابطة لا تتجانس مع البيئة المحلية لذا تم الاستعاضة عن EDF بالمخاطر كون تأخير تسديد الديون في وقتها المحدد قد يعرض البنك الى مخاطر جسيمة في السيولة و المرونة المالية

جدول (1) مستوى الائتمان المصرفي والتسديدات للدائنين

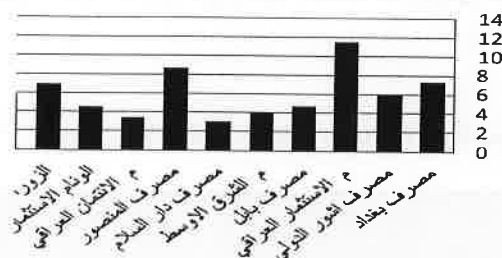
Companies	Mean	Std. de	t- Statistic	Sig.
مصرف بغداد	.557	.187	7.279	.001
مصرف اشور الدولي	.945	.391	5.923	.002
م الاستثمار العراقي	.967	.205	11.535	.000
مصرف بابل	.954	.498	4.687	.005
م الشرق الاوسط	1.042	.619	4.124	.009
مصرف دار السلام	.580	.535	3.115	.026
مصرف المنصور	.914	.259	8.652	.000
م الائتمان العراقي	.457	.325	3.445	.018

اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA18)

يمكننا معرفة مستوى التسديد في المصارف عينة البحث من خلال الجدول (1) وذلك بمقارنة t الاحصائية مع t الجدولية البالغة 1.94 عند مستوى دلالة (0.05) **One-Tail** , فاذا كانت t الاحصائية اعلى من t الجدولية معنى ذلك ان المصارف تمنح ائتمان عال.

يلاحظ من الجدول (1) ان t الاحصائية لمصرف الاستثمار العراقي (11.53)، ولمصرف بغداد (7.27)، ولمصرف المنصور (8.65)، وهي اكبر من t الجدولية البالغة (1.94) عند مستوى دلالة (0.05) اما باقى المصارف فهي تتدرج تحت هذه النسب المذكورة مما يدل على تدني مستويات التسديد والتي تعد ارتفاعا في مؤشر المخاطر

الشكل (1) قيمة t الاحصائية لكل الشركات عينة البحث



الجدول (2) العلاقة بين المتغيرات

Var.	EDF	EDF-NF	NRGAP	MC
EDF				
EDF-NF	٠.١٢			
NRGAP	(٠.٠٣)	(٠.٠٤)		
MC	٠.٩	٠.١٣	٠.٠٥	

من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA12)

من الجدول اعلاه نلاحظ وجود العلاقة بين متغيراد الدراسة وهي معنوية وذات دلالة احصائية، اذ نلاحظ ان المتغير (EDF) له علاقة بمتغير (EDF-NF) وهو تغير التسديد من قبل الدائنين بين فترتين وباخذ متوسط عام للفترة فالعلاقة طردية بينهما اما علاقتة المتغير التابع بالمتغير (NRGAP) فالعلاقة عكسية ذات دلالة احصائية اي بعبارة اخرى كلما ارتفع اسعار الفوائد قل السداد بالنسبة للدائنين وهكذا، اما علاقته (MC) والمتمثل اصول المصارف فالعلاقة طردية ذات دلالة احصائية.

اختبار الفرضية

اعتماداً على الإنموذج السابق وتتابعاً في عرض التحليل الاحصائي ولغرض اختبار الفرضية سيتم استخدام نتائج معادلة الإنموذج الآتي:

$$\Delta EDF_{i,k,t} = \alpha \Delta EDF_{i,k,t-1} + \beta \Delta EDF_NF_{k,t} + \gamma NRGAP_{k,t-1} + \psi MC_{k,t-1} + \lambda BSC_{i,k,t-1} + \sum_{j=1}^4 \phi_j SD + \varepsilon_{i,t}$$

وبعد اجراء الاختبار بإستعمال برنامج (STATA12) يمكن توضيح النتائج من خلال الجدول الآتي:

الجدول (3) نتائج تقدير معادلة الانحدار للتحفظ غير المشروط على السلوك الاستثماري

Var.	Coeff	T.Stat	Coeff. T	Std.Dev
EDF	0.718	6.945	0.007	0.003
EDF_NF	0.959	1.545	0.001	0.033
NRGAP	0.625	1.374	0.025	0.004
MC	1.874	9.884	0.001	0.013
General characteristics of the model				
F	22.16			
Sig	0.004			
R-Squared	0.647			
Adj-R-Squared	0.601			

من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (STATA12)

تشير النتائج الظاهرة في الجدول (3) الى معنوية الانحدار اذ يعكس الإنموذج وجود تأثير بين متغيرات النموذج (التابع، المستقل) باعتبار السياسة النقدية متغير مستقل والمخاطر متغير تابع، اذ بلغ معامل التحديد (R^2) (0.647) عند مستوى دلالة (0.003) وهي اقل من مستوى المعنوية الافتراضي (0.005) وبذلك يمكن القول ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (64.7%) من التاثيرات في المتغير التابع (المخاطر المصرفية)، ومن خلال الجدول نلاحظ ان قيمة معامل (t-Stat) للمخاطر بلغ (6.945) عند مستوى دلالة (0.007)، وهذا يؤيد وجود علاقة العلاقة كما في الجدول (٢).

وبناءً على ذلك واعتمادا على النتائج الاحصائية وبعد تحقق مجموعة الاعتبارات التي تفسر معنوية معادلة الانحدار، نستدل على وجود تاثير ايجابي معنوي بين السياسة النقدية المتبعة و المخاطر المصرفية واثبات الفرضية التي مفادها "وجود تأثير للسياسة النقدية على المخاطر المصرفية"

الاستنتاجات

توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات في ضوء ما تم عرضه في جانبي البحث (النظري والعملي) وكما يأتي:

١. ان القطاع المصرفي وبخاصة المصارف التجارية تعد من المؤسسات المالية المهمة ، كونها احد الركائز الاساسية التي تدعم الاقتصاد الوطني من خلال ما تقدمه من خدمات مالية للأفراد ، والشركات ، والقطاعات الاقتصادية المختلفة ، وان هذه الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف التجارية تقوم على اساس الانشطة المتنوعة التي تقوم بها ، وان هذه الانشطة يمكن ان تعرض المصارف الى المخاطرة التي قد تعرضها الى الخسائر المحتملة .

٢. تصنف المخاطر المصرفية التي قد تتعرض لها المصارف الى مخاطر نظامية وغير نظامية.

٣. وجود تاثير ذو دلالة معنوية للسياسة النقدية على المخاطر المصرفية متمثلة باسعار الفوائد والمديونية باعتبار ان التحكم في اسعار الفوائد والمديونية له تاثير واضح على سيولة المصارف.

٤. ان المصارف التجارية تسعى بصورة جيدة للحصول على الفوائد العالية (الفوائد الدائنة) من جراء توظيف موجوداته في استثمارات مختلفة ، بالمقارنة مع الفوائد التي يمنحها (الفوائد المدينة) الى جمهوره او لقاء حصوله على بعض مصادر التمويل وهذا ما بينته مؤشرات المخاطر اسعار الفائدة.

٥. تسعى المصارف التجارية الى تنويع موجودات محفظته الاستثمارية بالرغم من تعرضه الى الخسارة نتيجة هذا الاحتفاظ جراء انخفاض اقيام الاوراق المالية المتمثلة في اسهم شركات ساهم المصرف في تمويلها حيث اوضحت مؤشرات المخاطر السوقية ذلك من خلال ارتفاع قيمة المخصصات لهذه الخسائر .

٦. اظهرت مؤشرات المخاطر الائتمانية ارتفاعاً بسبب ظهور القروض المتعثرة والتي ظهرت بسبب كون الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصرف سواء بالدينار العراقي او الدولار الامريكي تركز في القطاع الخاص الافراد والشركات لربحيته العالية .

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي توصل اليها الباحث، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات تتمثل بالاتي:

١. على ادارات المصارف التجارية ، موضوع البحث ، بأخذ الحيطة والحذر من المخاطر المصرفية والتحوط لها تماشياً مع الالتزام بالتشريعات القانونية واللوائح الإرشادية وتوجيهات البنك المركزي العراقي أثناء ممارستها الأنشطة المختلفة.

٢. الانتباه الى المخصصات وتراكمها (تضخمها) والتي كانت بسبب التزام ادارة المصرف بوضع مخصصات لمواجهة المخاطر الائتمانية المتمثلة بالقروض المتعثرة والتي لم تؤخذ بالحسبان في السنوات السابقة .

٣. استمرار المصارف بالعمل وبالأسلوب نفسه المتبع في تشغيل الموجودات مقابل اسعار الفائدة بحيث تمكنه من الحصول على الفوائد الدائنة العالية والعمل على تطويرها لضمان زيادة واستمرارية حصولها على الفوائد العالية الدائنة .

٤. قيام ادارت المصارف بمراجعة موجودات محفظته الاستثمارية باستمرار وزيادة تنوعها ، وعدم الاقتصار على الاسهم التي تعود الى الشركات التي يكون هو احد مساهميها الاساسيين ، وذلك من خلال القيام بمراقبة ودراسة سوق الاسهم في سبيل الحصول على الاسهم الجيدة ، والحرص على انتهاز اقرب الفرص التي تمكنه من التخلص من الاسهم التي تشكل عبئاً عليه ، تجنباً من تحمله المخاطر المصرفية (الخسائر).

٥. السعي من قبل ادارات المصارف لمعالجة سياسته الائتمانية في منح القروض ، والتسهيلات المصرفية والعمل على تطويرها وذلك لتفادي الخطر الذي يحيط به من جراء ظهور نسبة عالية من القروض المتعثرة والتي تزداد سنوياً خلال مدة الدراسة ، حيث تعد عبئاً على المصرف اكثر من كونها مكسباً له.

المصادر

١- المصادر العربية:

أولاً: الكتب

١. غطاس ، نبيه . معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال . مكتبة لبنان ، ١٩٨٥ .
٢. ابو غزالة، طلال . معجم ابو غزالة للمحاسبة والاعمال . المكتبة الوطنية - الاردن ، ٢٠٠١ .
٣. هندي . د. منير ابراهيم . الفكر الحديث في الاستثمار . ط ٢ ، منشأة المعارف ، الاسكندرية، ٢٠٠٤ .
٤. الزبيدي، حمزة محمود، الإدارة المالية المتقدمة، عمان، دار الوراق للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ .
٥. رمضان ، زياد . مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي . عمان، دار وائل للطباعة والنشر ، ١٩٩٨ .
٦. غطاس ، نبيه . معجم مصطلحات الاقتصاد والمال وإدارة الاعمال . مكتبة لبنان ، ١٩٨٥ .

ثانياً: الرسائل والأطاريح الجامعية :

١. علواني عمر ، ٢٠١٥ ، " اثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي "رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، جامعة ابو بكر ، الجزائر
٢. د. ثريا الخزرجي، افتخار الرفيعي، قياس وتحليل أثر المضاعف النقدي في عرض النقود، العراق دراسية للمدة (١٩٩٠-١٩٧٥)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد ٩ العدد ٣٢، ٢٠٠٢، ص ٣٧.
٣. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف-العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية مع إشارة خاصة للعراق، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٢، ص ١٣١

٤. الصباح ، عاقل سالم عبد ، تقييم ربحية الاستثمارات ، ماجستير محاسبة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٨٩ .
٥. فتاح ، ابتسام احمد . هيكل راس المال وعلاقته بالمخاطر الائتمانية . دبلوم عالي ، الكلية التقنية الادارية ، ٢٠٠٧ ..
٦. الطبقجلي ، محمد ولد عبدالعزيز . الرقابة الداخلية والخارجية على ادارة المخاطر المصرفية وفق مقررات بازل ٢ . دبلوم عالي ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
٧. الخالدي ، حمد عبد الحسين راضي . تأثير الاليات الداخلية للحاكمة في الاداء والمخاطر المصرفية لعبنة من المصارف العراقية . دكتوراه ادارة اعمال ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .
٨. المخلافي ، عبدالعزيز محمد احمد . تحليل كفاية راس المال المصرفي على وفق المعايير الدولية ، دكتوراه في العلوم الادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٤ .

ثالثاً: الوثائق والتقارير الرسمية

١. التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث للمدة 2010-2015.
٢. دليل الشركات المساهمة والتقارير السنوية والشهرية الصادرة عن سوق العراق للأوراق المالية.
٣. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاءات والأبحاث، النشرة السنوية ٢٠٠٤.

رابعاً: الدوريات

١. عبد المنعم السيد علي، (الاقتصاد العراقي - الى أين)، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢)، ١٩٩٨، ص ٧٣.

٢. المصادر الأجنبية

- 1- Board of Governors of the Federal Reserve System, Report of Financial Services Roundtable, 1999
- 2- Turgut Tursoy, 2017, " Risk management process in banking industry " research paper , Near East University
- 1- Weston, Fred J. & Compland, Thomas E." Managerial Finance."8 th. Ed, Chicago, the Dryden press, 1986.
- 2- Gitman, Lawrence J. "Principles of Managerial Finance". 9 th edition, copyright by Lawrence J Gitman, USA, 2000.
- 3- Sukri Waeibrorheem Waemustafa , Suriani, 2016 " Systematic and Unsystematic Risk Determinants of Liquidity Risk Between Islamic and Conventional Banks" International Journal of Economics and Financial Issues, 2016, 6(4), 1321-1327.
- Rao, Ramesh K.S. " Financial Management: Concepts and Applications". 2th. Ed. , Sign above , Macmillan publishing Co ., 1992.
- 5- Gup, Benton E., 1983 "principles of financial management", N.Y: John wiley and sons,
- 6- Taylor, J. B., ed. 2001. *Monetary Policy Rules*. National Bureau of Economic Research Studies in Business Cycles. Chicago: University of Chicago Press.
- 7- Woodford Svensson, L. E. O., and M.. 2004. "Implementing Optimal Policy through Inflation Forecast Targeting." In *The Inflation Targeting Debate*, ed. B. S. Bernanke and M.Woodford. Chicago: University of Chicago Press.
- 8- Greenspan, A. 2005. "Risk Transfer and Financial Stability." Speec given at the Federal Reserve Bank of Chicago's 41st Annual Conference on Bank Structure, Chicago, May 5.

- 9- Rajan, R. G. 2005. "Has Financial Development Made the World Riskier?" NBER Working Paper No. 11728
- 10- Borio, C., and H. Zhu. 2008. "Capital Regulation, Risk-Taking and Monetary Policy: A Missing Link in the Transmission Mechanism?" BIS Working Paper No. 268.
- 11- Kindleberger, C. P. 1978. *Manias, Panics and Crashes: A History of Financial Crises*. New York: Basic Books.
- 12- Adrian, T., and H. S. Shin. 2009a. "Financial Intermediation and Monetary Economics." Federal Reserve Bank of New York Staff Report No. 398.
- 13- Bernanke, B. S., and K. N. Kuttner. 2005. "What Explains the Stock Market's Reaction to Federal Reserve Policy?" *Journal of Finance* 60 (3): 1221-57.
- 14- Takatoshi Ito¹, 2005 , **Japanese monetary policy:1998-2005 and beyond**" research paper , Hong Kong , Institute for Monetary Research conference